حِوَارٌ هَادِئٌ مَعَ فَضِيلَةِ الأُسْتَاذِ الدُّكْتُورِ السَّالِمِ الْجَكَنِيِّ

السَّيِّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِالرَّحِيمِ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد.

بين أيديكم ردي على ما نشره فضيلة الأستاذ الدكتور السالم الجكني، من انتقادات لكتاب (الأسانيد القرآنية لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري)، حيث قال فضيلته: "بلغني من بعض الإخوة الكرام أني أوافق كتاب (الأسانيد القرآنية)!. وهذا القول ليس صوابًا بل هو عارٍ عن الصحة جملةً وتفصيلًا: والذي أدين الله تعالى به أني أرى أن هذا الكتاب من أخطر الكتب المتعلقة بالقراءات التي اطلعت عليها؛ لأن نتيجته تنسف كل القراءات المسندة التي نقرأ بها الآن وقرأت بها الأمة من زمن ابن الجزري رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ فمن نتائجه:

١- ليس هناك شيء اسمه أصول النشر غير الكتب الخمسة التي قرأ بها الشيخ زكريا الأنصاري وهي: العنوان، والتيسير، والتجريد، والمستنير، والإرشاد للقلانسي.

٢- القول بأن أسانيدنا ليست أسانيد تلاوة، بل هي أسانيد إخبار ورواية.

٣- خطورة هذا المنهج الذي أقيم عليه الكتاب؛ أعني إلزام أهل القراءات في أسانيدهم المنقولة بالتواتر بأن تكون مثبتة في الأثبات أو الإجازات أو الفهارس وإلا كانت كذبًا وزورًا وبهتانًا! وهذا خطأ جسيم لا يسلم لقائله، بدليل أن في (النشر) أكثر من ٢٥ إسنادًا لا توجد في كتب أصحابها، كالداني، والهذلي، وأبي معشر الطبري، وابن الفحام.

فهل قال ابن الجزري رَحِمَهُ ٱللَّهُ لشيوخه في هذه الأسانيد: إنها كذب وزور لأنها لا توجد في كتب الداني ولا في كتب المذكورين معه؟!

أكتفي بهذا ففيه بيان رأيي في الكتاب، مع كامل تقديري وتبجيلي –والله يعلم– لمؤلفه الشيخ السيد أحمد عبدالرحيم، حفظه الله وأمدّه بطول العمر والصحة والعافية، وبارك الله فيه، والله من وراء القصد".. انتهى.

* * *

وقبل الدخول في الرد على ذلك، أشكر لفضيلته هذه الدعوات، وأسأل الله أن يكتب له أجرها.

وأما بالنسبة لتقديره وتبجيله لي، فهذا بعض ما أُكنّه نحو فضيلته، فهو أستاذ من أساتذة الساحة القرآنية، حفظه الله.

وسأتناول كلام فضيلته في النقاط التالية:

النقطة الأولى:

كأن فضيلته يرى عدم الأخذ بما قاله الأنصاري في إجازته، وما قاله في ثبته، وما حققه شمس الدين السخاوي فيما نقله الأنصاري عن شيوخه، وما نقله شيوخ الأنصاري عن شيوخهم.

وهذا ظاهر في قوله: "خطورة هذا المنهج الذي أُقيم عليه الكتاب، أعني إلزام أهل القراءات في أسانيدهم المنقولة بالتواتر بأن تكون مثبتة في (الأثبات) أو (الإجازات) أو (الفهارس)".

وأقول:

ذكر فضيلته أنه لا يلزم الاعتماد على الأثبات والإجازات والفهارس في مسار الأسانيد التي وصلت إلينا بالتواتر، ومراد فضيلته من ذلك: إجازة الأنصاري وثبته، فهما اللذان خالفا التواتر الذي يراه فضيلته.

وأسأل فضيلته: أي تواتر تقصده؟!

فإن قال: تواتر الإسناد من طريق الأنصاري إلى ابن الجزري.

فأقول: لا شك في تواتر الأسانيد إلى ابن الجزري من طريق شيوخ الأنصاري الأربعة: العقبي، وطاهر النويري، والقلقيلي، والأميوطي.

وإن قال فضيلته: تواتر القرآن الكريم، فأتوجه إليه بهذه الأسئلة:

هل ترى فضيلتكم أن قراءة العقبي على ابن الجزري لسورة الفاتحة والآيات الخمس الأولى من سورة البقرة، يعدّ طريق تواتر لتلاوة القرآن الكريم؟

وهل ترى أن قراءة طاهر النويري على ابن الجزري إلى نهاية آل عمران فقط، يعدّ طريق تواتر لتلاوة القرآن الكريم؟

وهل ترى أن إذن القلقيلي للأنصاري في الإقراء -دون تلاوة عليه- يُعدّ طريق تواتر لتلاوة القرآن الكريم؟

وهل ترى أن إجازة الأميوطي للأنصاري بلا قراءة ولا سماع، يعدّ طريق تواتر لتلاوة القرآن الكريم؟

أليس هذا هو الذي ذكره الأنصاري في إجازته وفي ثبته، وأثبته المؤرخون في مؤلفاتهم؟

فإن كنا لا ننكر شيئًا من ذلك؛ فمن أين يتحقق للأنصاري تواتر القرآن الكريم على شرط التلاوة لجميعه؟

وشرط التلاوة هو المعتمد عليه في مسار الأسانيد القرآنية المستقيمة، بين المتقدمين والمتأخرين من أئمة الإقراء، وهذه بعض الأمثلة على ذلك:

الأول: أبو بكر ابن مهران الأصبهاني (ت: ٣٨١هـ)، صاحب كتاب (الغاية) في القراءات العشر.

قال في بداية ذكره لأسانيده، وكانت في قراءة أبي جعفر: "قرأت القرآن من أوله إلى آخره بالكوفة على أبي القاسم زيد بن علي المقرئ ...".

الثاني: أبو عمرو الداني (ت: ٤٤٤هـ)، صاحب كتاب (التيسير) في القراءات السبع.

قال في بداية ذكره لأسانيده: "باب ذكر الإسناد الذي أدّى إليَّ القراءة عن هؤلاء الأئمة، من الطرق المرسومة عنهم رواية وتلاوة".

ثم ذكر لكل راوٍ طريقين: طريق رواية يبدؤه بقوله: "حدثنا"، وطريق تلاوة يبدؤه بقوله: "وقرأت بها القرآن كله"، وكذلك في باقي الروايات.

وغالبًا ما يكون طريق الرواية أعلى من طريق التلاوة، لذا نرى أن بين الداني وقالون ثلاثة رجال من طريق الرواية وستة من طريق التلاوة.

الثالث: أبو علي الأهوازي (ت: ٤٤٦هـ)، صاحب كتاب (الوجيز) في القراءات الثمان.

قال في بداية أسانيده: "أما قراءة نافع رواية قالون عنه، فإني قرأت بها القرآن من أوله إلى خاتمته على أبي الحسن علي بن الحسين...".

الرابع: أبو الحسن ابن فارس الخياط (ت: ٤٥٢هـ)، صاحب كتاب (التبصرة) في القراءات العشر.

قال في بداية أسانيده، وكانت في رواية البزي: "قرأت بها القرآن من أوله إلى آخره على أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد...".

الخامس: أبو معشر الطبري (ت: ٤٧٨هـ)، صاحب كتاب (التلخيص) في القراءات الثمان.

قال في بداية أسانيده، وكانت في رواية قالون: "قرأت القرآن كله من أوله إلى آخره على أبي القاسم علي بن محمد بن علي...".

السادس: أبو طاهر ابن سوار (ت: ٤٩٩هـ)، صاحب كتاب (المستنير) في القراءات العشر.

قال في بداية أسانيده، وكانت في رواية البزي: "فإني قرأت بها جميع القرآن على الشيخ الإمام الحافظ أبي علي الحسن بن أبي الفضل الشرمقاني...".

السابع: أبو العز القلانسي (ت: ٥٢١هـ)، صاحب كتاب (الكفاية الكبرى) في القراءات العشر.

قال في بداية أسانيده، وكانت في رواية البزي: "قرأت بها القرآن من أوله إلى خاتمته على الشيخ الإمام أبي علي الحسن بن القاسم بن علي المقرئ...".

الثامن: أبو جعفر الأنصاري (ت: ٥٤٠هـ)، صاحب كتاب (الإقناع) في القراءات السبع.

قال في بداية أسانيده، وكانت في رواية ورش: "فقرأت بها القرآن من أوله إلى آخره على أبي -رضي الله عنه- ختمات أربعًا سنة ثمان وتسعين وأربعمائة...".

ووالده علي بن أحمد الأنصاري (ت: ٥٢٨هـ)، من كبار علماء القراءات، أخذ عن ابن نجاح وابن الدوش وابن البياز.

التاسع: أبو محمد سبط الخياط (ت: ٥٤١هـ)، صاحب كتاب (الاختيار) في القراءات العشر.

قال في بداية أسانيده، وكانت في رواية البزي: "فإني قرأت القرآن من أوله إلى خاتمته على الشريف الإمام الأوحد عبدالقاهر بن عبدالسلام...".

العاشر: أبو العلاء الهمذاني (ت: ٥٦٩هـ)، صاحب كتاب (غاية الاختصار) في القراءات العشر.

قال في بداية أسانيده، وكانت في قراءة أبي جعفر: "قرأت القرآن أجمع على أبي علي الحسن بن أحمد...".

وأكتفي بذلك لإثبات ما كان عليه أئمة هذا العلم في مسار أسانيدهم القرآنية، وحرصهم على توضيح ما تحققت فيه التلاوة لجميع القرآن من طرق أسانيدهم، والفصل بينه وبين ما كان من قبيل الرواية.

ومن حرصهم على استقامة الأسانيد على هذا الشرط، فقد كانوا ينبهون على ما خالفه من طرق أسانيدهم، وأمثلة ذلك كثيرة، منها:

قال ابن سوار في بعض طرق أسانيده إلى رواية ابن ذكوان: "قرأت بها القرآن على أبي الفتح منصور بن محمد بن عبدالله بن عبدالمقتدر النحوي، ولم أختم عليه، وأخبرني أنه قرأ بها جميع القرآن على أبي بكر عبدالله بن محمد بن فورك".

وقال في بعض طرق أسانيده إلى رواية دوري أبي عمرو: "وأخبرني شيخنا أبو علي العطار أيضًا، قال: قرأت على أبي أحمد عبدالسلام بن بكار المؤدب في درب الآجر، من أول القرآن إلى ثلاثين ومائة من سورة النساء، كما أخبرني أنه قرأ على ابن مجاهد إلى هذا الموضع".

وقال ابن الجزري في بعض أسانيده إلى (غاية) الهمذاني المتقدم ذكره: "وقرأت بمضمَّنه من أول القرآن العظيم إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ﴾ في سورة النحل، على الأستاذ أبي بكر بن أيدغدي بالقاهرة، وأخبرني أنه قرأ بمضمَّنه جميع القرآن على الشيخ الإمام العلامة أبي إسحاق إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل الجعبري، ببلد الخليل، عليه الصلاة والسلام، قال: أخبرني الشريف أبو البدر محمد بن عمر بن أبي القاسم الواسطي شيخ العراق المعروف بالداعي، إجازة". انتهى.

فما أجمل هذا التصريح والتوضيح، فابن الجزري إلى الآية المذكورة على ابن الجندي –وهو أبو بكر– وابن الجندي بجميع القرآن على الجعبري، والجعبري بالإجازة على الشريف الداعي.

وما أحوجنا إلى ذلك في أسانيدنا التي أصبحت كتلة متداخلة اختلط الحابل فيها بالنابل.

وهنا لفتة مهمة:

ابن الجزري أخذ عن ابن الجندي القراءات الثلاث عشرة سوى قراءة الحسن البصري إلى الآية المذكورة، وأجازه ابن الجندي بذلك.

وابن الجندي أخذ الكثير من القراءات عن التقي الصائغ، حسبما ذكر ابن الجزري، وأخذ العشر عن الجعبري وابن نمير، وأخذ الثمان عن أبي حيّان، وأخذ السبع عن الدلاصي، فهو متقدم في النقل والأداء، وله مؤلفات.

ومع هذا كله، لم يعتمد ابن الجزري على طريقه في رواية واحدة من العشرين رواية في كتابه (تحبير التيسير)، وهؤلاء الذين اعتمد عليهم ابن الجزري في تحبيره:

١- عبدالرحمن البغدادي: اعتمد عليه في تسع روايات، جميعها من جهة التقي الصائغ، وما أخذه البغدادي عن التقي الصائغ أخذه ابن الجندي.

٢- محمد ابن الصائغ الحنفي: اعتمد عليه في أربع روايات، واشترك مع البغدادي في رواية مما سبق في الروايات التسع، وجميعها من جهة التقي الصائغ. والحنفي أخذ عن التقي الصائغ العشر فقط، فابن الجندي متقدم عليه.

٣- محمد ابن اللبان: اعتمد عليه في أربع روايات، ثلاث منها من جهة أبي حيّان، وما أخذه ابن اللبان عن أبي حيّان هو نفس ما أخذه ابن الجندي، وهي القراءات الثمان.

٤- أحمد الكفري: اعتمد عليه في روايتين، وهذا أخذ السبع عن والده، وهي التي أخذها ابن الجزري عنه، فابن الجندي متقدم عليه بكثير.

٥- أمين الدين ابن السلار: اعتمد عليه في رواية واحدة من جهة التقي الصائغ، ولم يأخذ عن الصائغ إلا السبع، ولم يأخذ عنه ابن الجزري إلا قراءة أبي عمرو وحمزة، وقراءة نافع وابن كثير إلى سورة الرعد، فلا وجه للمقارنة.

فما السبب في عدم اعتماد ابن الجزري على ابن الجندي في أسانيد العشرين رواية في التحبير؟!

أقول:

الذي منع ابن الجزري من ذلك؛ عدم توفر شرط التلاوة لجميع القرآن، مع أن ابن الجزري قرأ عليه إلى الآية ٩٠ من سورة النحل، وليس إلى ﴿**الْمُفْلِحُون**﴾، أو إلى نهاية آل عمران، ولذلك نجد أن الإمام ابن الجزري ما ذكر ابن الجندي في موضع في النشر من طرق أسانيده إلا وقد نبّه على أنه لم يقرأ عليه إلا إلى هذا الموضع، ومن ذلك صفحات: ٦٥، ٦٦، ٦٨، ٧٣، ٧٨، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٧، ٩١، ٩٢، من الجزء الأول، حتى إنه في المواضع التي لم ينبه فيها كان يقول: "كما تقدم" أو "حسبما تقدم".

فما الذي حَمَل ابن الجزري على هذا التفصيل إذا كان الإسناد يستقيم على ذلك؟

وغير هذا كثير من أئمة الإقراء الذين عملوا على تنقية الأسانيد المستقيمة على شرط التلاوة.

وهذا هو ما أشار إليه الإمام ابن الجزري في (النشر) بقوله: "وها أنا أُقدِّم أولًا كيف روايتي للكتب التي رويت منها هذه القراءات نصًّا ثم أُتبع ذلك بالأداء المتصل بشرطه".

وأشار إليه أيضًا بقوله: "وأعلى ما وقع لنا باتصال تلاوة القرآن على شرط الصحيح عند أئمة هذا الشأن، أن بيني وبين النبي ﷺ أربعة عشر رجلًا، وذلك في قراءة عاصم من رواية حفص".

قال هذا مع أنه قد وقع له في هذه الرواية من طرق أخرى ثلاثة عشر رجلًا واثنا عشر رجلًا، ولكنها فاقدة لذلك الشرط.

وأقول لفضيلة الدكتور:

لا أشك في أن ما ذكرتُهُ لا يخفى على فضيلتكم، ولكنه من باب التذكرة، فهل ترى بعد ذلك استقامة أسانيد الأنصاري على شرط التلاوة، على ما سبق ذكره عن شيوخه الأربعة من جهة ابن الجزري؟

* * *

أعود وأقول: إن الأنصاري قد حدد بنفسه في إجازته وفي ثبته طرق أسانيده المستقيمة على شرط التلاوة، وعدم الأخذ بذلك فيه مفسدة للأسانيد المستقيمة من طريقه فيما بقي من عمر الدنيا، إلى جانب المخالفة الشرعية.

وعلى ما تقدم فإن الأسانيد متواترة الاتصال بابن الجزري، ولكنها غير متواترة لتلاوة القرآن، والله أعلم.

* * *

النقطة الثانية:

قال فضيلته: "والذي أدين الله تعالى به أني أرى أن هذا الكتاب من أخطر الكتب المتعلقة بالقراءات التي اطلعت عليها، لأن نتيجته تنسف كل القراءات المسندة التي نقرأ بها الآن، وقرأت بها الأمة من زمن ابن الجزري رَحِمَهُ ٱللَّهُ".

وأقول:

تعرفنا فيما سبق على ماهية القراءات المسندة من طريق ابن الجزري، فهل ما تقرأ به الأمة الآن هو المنقول من طريق ابن الجزري؟

إذن، فمن أي الطرق جاء ما تقرأ به الأمة الآن إذا كان طريق ابن الجزري كذلك؟

كان المرجو من فضيلته أن يستبدل كلمة "تنسف" بكلمة "تثبت".

وهنا إضافة أخرى:

نرى أن غالب القراء يسندون قراءتهم في (الدرة) و(الطيبة) إلى الأنصاري عن العقبي عن ابن الجزري، في حين أن الأنصاري لم يقرأ على العقبي لا (درة) ولا (طيبة)؛ بل إن الأنصاري لم يقرأ شيئًا من مؤلفات ابن الجزري على أحد من شيوخه الذين أخذ عنهم القرآن.

وقد ذكر الأنصاري أسانيده في عدد ١٠٦ مؤلفات في ثبته كان من بينها بعض مؤلفات القراءات في صفحات (٢٨٥ – ٢٨٩)، حيث قال:

"التيسير للداني: أخبرني به أبو النعيم المقرئ، سماعًا لليسير منه، وإجازة لسائره".

وقال: "العنوان لأبي طاهر النحوي: أخبرني به أبو العباس أحمد بن أبي بكر السكندري إذنًا".

وقال: "الشاطبية: قرأتها على شيخنا الإمام أبي النعيم المقرئ... وأخبرني به أبو العباس السكندري وغيره مشافهةً".

وقال: "الرائية للشاطبي: قرأتها على شيخنا الإمام المقرئ المحدث الزين أبي النعيم العقبي".

وقال: "طيبة النشر والنشر وغيرهما من تصانيف ابن الجزري أخبرني بها جماعة إذنًا، منهم: التقي أبو الفضل محمد بن محمد الهاشمي، عن مؤلفها رَحِمَهُ ٱللَّهُ فذكرها".

فهذا كلام صريح لا يحتاج إلى تعليق، ولا توضيح، لذا فإن الأسانيد المؤدية إلى ابن الجزري من طريق الأنصاري مليئة بالتغيير والتبديل، والخلط والتركيب، سواء كان من جهة التلاوة، أو من جهة المؤلفات، والله أعلم.

* * *

النقطة الثالثة:

قول فضيلته في نتائج كتاب الأنصاري: "فمن نتائجه: ليس هناك شيء اسمه أصول النشر غير الكتب الخمسة التي قرأ بها الأنصاري وهي: العنوان والتيسير والتجريد والمستنير والإرشاد".

وأقول:

هذه المسألة غاب مفهومها عن الكثيرين، ومن المؤكد أنها غير غائبة عن فضيلته في التفريق بين طريق الإقراء وطريق الإسناد.

وعلى هذا فإن الكتب الخمسة المذكورة كانت طريق إسناد بالنسبة للأنصاري، أما قراءته وإقراؤه فقد كان من طريق (النشر) وغيره، وهذه الكتب الخمسة لا تخرج عما تضمنه (النشر) من المؤلفات.

فطريق الإسناد هي السلسلة التي اتصلت من خلالها التلاوة، وطريق الإقراء هو الكتاب المعتمد عليه في هذه التلاوة فرشًا وأصولًا.

وهذه المسألة واضحة في كلام ابن الجزري وضوحًا لا يحتمل لبسًا، حيث قال في كتابه (منجد المقرئين) في سياق كلامه عما يجب على المقرئ: "ويلزمه أيضًا أن يحفظ كتابًا مشتملًا على ما يُقرئ به من القراءات أصولًا وفرشًا، وإلا دَاخَلَه الوهم والغلط في كثير".

فلم يقل: كتابًا مشتملًا على ما يُقرئ به ويُسند إليه.

وهذا مثال من نفس حال الأنصاري:

إن سلسلة أسانيد دول المغرب ليس في طريقها الداني ولا الشاطبي ولا ابن الجزري، ومع هذا فإن الإمام ابن غازي قرأ على شيخه محمد الصغير السبع بما تضمنته مؤلفات الداني، حيث قال في فهرسه: "وقرأت عليه ثلاث ختمات، آخرها القراء السبعة على طريقة الحافظ أبي عمرو الداني".

وأيضًا فقد شرح ابن غازي "الشاطبية" شرحًا جيدًا أسماه (إنشاد الشريد من ضوال القصيد).

فهل نستبعد أسانيد ابن غازي ونبحث له عن أسانيد تؤدي إلى الداني بناء على ذلك؟

وهل يقال لشيوخ الإقراء بدول المغرب، لا يجوز لكم الإقراء بمؤلفات الداني ولا الشاطبي ولا ابن الجزري، حيث إنهم غير موجودين في أسانيدكم.

أقول: إن الأنصاري قد ذكر بنفسه في إجازته وفي ثبته أنه قرأ وأقرأ بما تضمنته مؤلفات ابن الجزري وغيره، ثم ذكر بعد ذلك طرق أسانيده وفصّلها تفصيلًا لا يقبل ردًّا ولا يحتمل تأويلًا، والله أعلم.

* * *

النقطة الرابعة:

قول فضيلته في نتائج الكتاب أيضًا: "القول بأن أسانيدنا ليست أسانيد تلاوة بل هي أسانيد إخبار ورواية".

وأتوجه إلى فضيلته بهذا السؤال:

هل ترى فضيلتكم أن الإسناد في القراءات العشر تلاوة إلى الأنصاري عن العقبي عن ابن الجزري، إسناد تلاوة في غير الفاتحة وإلى ﴿**الْمُفْلِحُونَ**﴾؟

فإن قال: نعم، فأقول:

إذن فالأولى من طريق العقبي، طريق ابن عيّاش، شيخ طاهر النويري، فقد قال الأنصاري: "وقرأت أيضًا بقراءات الأئمة العشرة الفاتحة وإلى ﴿**الْمُفْلِحُونَ**﴾ بالبقرة على الشيخ... ابن عيّاش... وأجازني بما قرأت به عليه وبقية القرآن".

فهذا نفس ما قرأه العقبي على ابن الجزري. فإذا كان الأمر كذلك فيتقدم طريق ابن عيّاش على طريق العقبي لثلاثة أسباب:

الأول: أن الأنصاري لم يأخذ عن العقبي غير السبع، وهذا باتفاق.

الثاني: أن الأنصاري أخذ العشر عن ابن عيّاش، كما هو واضح في كلامه.

الثالث: أن طريق ابن عيّاش يعلو درجة عن طريق العقبي، فقد أخذ ابن عيّاش العشر تلاوة عن أبي الفتح العسقلاني، عن التقي الصائغ.

وأخذ العقبي ما سبق ذكره من الآيات عن ابن الجزري، عن البغدادي، عن التقي الصائغ.

فبين الأنصاري والصائغ درجتان فقط من جهة ابن عيّاش، وثلاث درجات من جهة العقبي، وهذا إلى جانب أن ابن عيّاش أخذ العشر تلاوة في جميع القرآن عن العسقلاني، والعقبي أخذها في القدر المذكور فقط عن ابن الجزري.

وهنا أقول لفضيلته:

فأيُّ الطريقين أولى بالأخذ والقبول إذا كانت أسانيد التلاوة تستقيم على قراءة الفاتحة وإلى ﴿**الْمُفْلِحُونَ**﴾؟

فيا فضيلة الدكتور:

إذا رأيتم الأخذ بما يتصل بابن الجزري أنه إسناد تلاوة وليس إسناد رواية فيما بقي من القرآن بالنسبة للعقبي والنويري، فوجب عليكم الأخذ به في واقعنا الحالي:

فأي طالبٍ قرأ على الشيخ إلى ﴿**الْمُفْلِحُون**﴾، أو إلى نهاية آل عمران، أو أذن له الشيخ في القراءة، أو أجازه الشيخ إجازة؛ فإن إسناده يُعدُّ إسناد تلاوة وليس إسناد رواية.

فهذه هي الصور الأربع المتصلة بابن الجزري. فهل ترى فضيلتكم ذلك؟

* * *

النقطة الخامسة:

جاء في سياق كلام فضيلته الألفاظ التالية: "كذبًا" و"وزورًا" و"بهتانًا"، والذي يقرأ ذلك يظن أني قلتها في الأسانيد التي لا توجد في الأثبات أو الإجازات أو الفهارس.

وأؤكد وأقول:

لم أتلفظ بأي كلمة من هذه الكلمات في كتابي (أسانيد الأنصاري)، فمن أين جاء فضيلته بذلك؟!

وأخيرًا أتوجه إلى فضيلته بهذه الأسئلة:

هل ترى أن عدم الأخذ بما ذكره الأنصاري في إجازته وفي ثبته لطرق أسانيده، فيه مصلحة لاستقامة الأسانيد القرآنية في باقي عمر الدنيا؟

وهل التغيير والتبديل فيما ذكره الأنصاري بنفسه لطرق أسانيده يرضاه الشرع؟

ثم هل تستبعد فضيلتكم أن يقع هذا الأمر يومًا ما تحت يدِ نابش ممن ينبشون في تاريخ الإسلام، ويتخذ منه مطعنًا في الأسانيد القرآنية قديمها وحديثها؟

فما الذي يقال له حينها؟

فهل يقال له: لا يجوز لك أن تنبش في أسانيدنا التي توارثناها عن شيوخنا؟

وقد سبق لي وقلت في كتاب (رد الحجج الباطلة: ٣٠٢، المطبوع سنة ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م): "إن من عِظَمِ شريعة الإسلام أنها شريعة وضوح، لا وجود فيها لتكتم أو تعتيم أو تستر على حقائق، فقد سمحت لأبنائها بالبحث والتحقيق، والأخذ والرد، في جميع نقولهم سندًا ومتنًا، بل ودفعتهم إلى ذلك.

وإنه لمن الأولى لهم أن يقوموا بأنفسهم بتفقد نقولهم من خلال التحقيق والتدقيق والتمحيص، ليعدّوا عدّة الاحتجاج على طعن الطاعنين وتشكيك المغرضين".

وأكتفي بهذا في ردي على ما صدر عن فضيلة الأستاذ الدكتور السالم الجكني على صفحات الإنترنت من انتقادات لكتاب أسانيد الأنصاري، مع وافر تقديري واحترامي لفضيلته فهو عندي عالي القدر، وممن أرجو من الله تعالى فيهم النفع في خدمة القرآن الكريم.

وصلاةً وسلامًا على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين..

والحمد لله رب العالمين..

السيد بن أحمد بن عبدالرحيم

القاهرة في: ١٤٣٩/٣/٢٦هـ — ٢٠١٧/١٢/١٥م